

15 يوليو 2005

الكتابة العامة

مديرية السكن الاجتماعي والشؤون العقارية

630/

14240

رقم

DAIR
4x

إلى السادة
مديري الوكالات الحضرية
المديرين الجهويين للإسكان والتعمير

3108

10 JUL 2005

FABRI
Si non sans

J

الموضوع: تعبئة العقار ومنهجية التفويت على الصعيت الجهوي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، لقد شكلت الرسالة الملكية السيامية، الموجهة إلى الوزير الأول بتاريخ 9 يناير 2002، وما تضمنته من توجيهات في مجال التدبير اللامتمركز للاستثمار، انطلاقة حقيقية لتفعيل اللا تركيز الإداري، من خلال إحداث مراكز جهوية للاستثمار، تخول لها الدولة الصلاحيات اللازمة إلى حفز الاستثمار وتسهيله، على الصعيد الجهوي، وبالنسبة لمجموعة من القطاعات التنموية من بينها الإسكان.

وفي هذا الإطار ونظرا للأهمية التي يكتسبها الإسكان، باعتباره إحدى أولويات الشأن العام، والمجهودات المبذولة مركزيا وجهويا من أجل تحقيق الأهداف الحكومية الرامية إلى الرفع من وثيرة إنتاج السكن الاجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق في إطار البرنامج الوطني 'مدن بدون مسفيح'، وذلك عبر تعبئة العقارات العمومية وتوظيفها في هذه البرامج، فإنكم باعتباركم عضوا في اللجنة الجهوية للاستثمار، مدعوون للمشاركة شخصيا في اجتماعاتها، والمساهمة في أعمال هذه اللجنة بما يلزم من جدية وفعالية.

ودراسة المشاريع الاستثمارية وإيداء الرأي فيها وفق ما تملبه التوجهات العمرانية والحضرية والمعطيات العقارية والتقنية، مع إيلاء العناية اللازمة للمشاريع السكنية بتشجيع مبادرات القطاعين الخاص والعام المهانفة إلى إنعاش السكن الاجتماعي، ودعم المشاريع التي تتسجم مع السياسة التي تتبناها الوزارة، ولا سيما في مجال القضاء على أحياء الصفيح.

وقصد تحديد تدابير عملية ومرنة لتعبئة الأرصدة العقارية العائدة للدولة مع الحرص على استغلالها بكيفية عقلانية وفق مقتضيات وثائق التعمير السارية المفعول، تم عقد عدة اجتماعات مع منيرية الأملاك المخزنية تم خلالها الاتفاق على اعتماد منهجية في تفويت الأراضي العائدة للدولة، حسب نوعية البرامج المقرر إنجازها، تجذونها مفصلة في الملحق المرفق طيه.

واعتبارا لما تمثله عملية تعبئة أراضي الدولة في البرامج السكنية من أهمية لتحقيق البرنامج الحكومي الرامي إلى الرفع من وثيرة إنتاج السكن الاجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق، وما تشكله منهجية التفويت أعلاه، كأداة فاعلة ومرنة للوصول إلى النتائج الموحاة، فالمطلوب منكم التنسيق مع المديرية الجهوية للأملاك المخزنية لتفعيل ما تم الاتفاق عليه على الصعيد المركزي.

كما يتعين من جهة أخرى، على المديرية الجهوية وبالتنسيق مع الوكالات الحضرية، توجيه كل ثلاثة أشهر، تقارير إلى المصالح المركزية، تتضمن كل المعلومات عن المشاريع السكنية المقبولة من طرف اللجنة الجهوية وعمليات التفويت الموافق عليها والحصص المخصصة بهذه المشاريع لإسكان قاطني دور الصفيح.

لوزير المنتدب لدى وزير الأول
المكلف بالإسكان والتعمير

أحمد توفيق حبيزة